اتفاق أوسلو والسلام المستحيل
آراء وتقويمات إسرائيلية

عملية أوسلو في الميزان بعد 20 عاماً*

شلومو بروم**

معايير الدراسة[1]

عند محاولة تفحص ومراجعة عملية سياسية مركبة في سياق مثير للجدل مثل عملية أوسلو، تُطرح على الفور مسألة معايير المراجعة. علماً أنه لا يمكن فصل هذه المعايير عن تحديد جوهر أهداف إسرائيل القومية الذي هو بالتأكيد تحديد سياسي، أو بتعبير آخر جوهر رؤية إسرائيل القومية. فمن منظور دعاة أرض إسرائيل الكبرى، إن الهدف القومي الرئيسي هو السيادة الإسرائيلية الكاملة على كل أراضي إسرائيل التاريخية.[2] ومن وجهة نظر هؤلاء، كانت عملية أوسلو فاشلة منذ البداية، لأن هدفها المعلن مولود بالخطيئة كونه يتعارض مع الهدف القومي الرئيسي لإسرائيل. فلقد كان واضحاً للمبادرين إلى العملية أنه لا يمكن التوصل إلى التسوية الدائمة من دون تقاسم أرض إسرائيل التاريخية بين إسرائيل والفلسطينيين.

ومن هذا المنطلق، نقترح أن نتبنى التعريف التالي لرؤية إسرائيل القومية، والذي يتفق على ما يبدو مع تصور مهندسي عملية أوسلو: "ضمان وجود إسرائيل كدولة قومية وديمقراطية للشعب اليهودي". ويتضمن هذا التعريف ثلاثة عناصر مركزية، وهي: الوجود، دولة قومية يهودية، ودولة ديمقراطية، ويترتب على ذلك ضرورة التوصل إلى حل دائم يشكل نهاية للنزاع مع الفلسطينيين، على قاعدة مبدأ دولتين لشعبين. فلا سبيل لضمان وجود أكثرية يهودية راسخة في دولة إسرائيل – التي هي الشرط الضروري لتكون إسرائيل دولة قومية وديمقراطية للشعب اليهودي– من دون تطبيق حلّ الدولتين لشعبين. بيد أنه لا يمكن أن نضمن الوجود من دون أن نضمن، في نهاية العملية، استتباب واقع آمن، يسمح لإسرائيل بمواجهة التهديدات الأمنية بنجاح.

---

* **المصدر:** عدكان استراتيجي، مجلد 16، عدد 2، تموز/يوليو 2013.

** باحث كبير في معهد دراسات الأمن القومي، التابع لجامعة تل أبيب، وعضو في الوفد الإسرائيلي الرسمي المفاوض خلال السنوات 1994 – 1998.

– ترجمته عن العبرية: يولا البطل.

وانطلاقاً من هذه الفرضيات، هناك معياران أساسيان مقترحان:
أ) قياس مدى نجاح العملية في تقريبنا من تحقيق هدف حلّ الدولتين؛
ب) قياس مدى نجاح العملية في المحافظة على أمن إسرائيل.

ومن الجدير إضافة معيار ثالث، وهو: إلى أي مدى كانت تُعتبر العملية مجدية وصحيحة. وبمعزل عن نجاح أو فشل العملية في تحقيق أهدافها، من الجدير أن نتحرى أسباب النجاح أو الفشل [عبر الإجابة على التساؤلات التالية]: ألم يكن بوسعنا إجراؤها بطريقة أفضل؛ وما هي الأمور الصحيحة التي تمت في إطار العملية، وما هي الأخطاء.

مدى تحقّق هدف ضمان هوية إسرائيل [اليهودية] عبر حلّ الدولتين

لا خلاف حول أن إسرائيل لا تزال بعيدة عن تحقيق هذا الهدف. فلم تنجح عملية أوسلو في منع استمرار الوضع الراهن المتمثل في السيطرة الإسرائيلية على يهودا والسامرة [الضفة الغربية] مع استمرار توسيع المشروع الاستيطاني، وهذا يعني انزلاق إسرائيل إلى واقع دولة ثنائية القومية غير ديمقراطية فعلياً، نظراً لوجود جمهور فلسطيني كبير لا يتمتع بحقوق المواطنة الأساسية.

ومع ذلك، لا ينبغي الاكتفاء بهذه الإجابة، لأن ذلك يعني أننا نتجاهل احتمال وجود ظروف قاهرة تجعل من الصعب جداً تحقيق الهدف الكامل، أو تتسبب، للأسف، في إطالة أمد العملية التي من الصعب رؤية نهايتها. ونتيجة لذلك، يجدر بنا أن نتساءل: هل لا توجد أهداف مرحلية؟ يؤدي بلوغها إلى تقريب إسرائيل من تحقيق الأهداف المرجوة، وإلى أي مدى تحقّقت الأهداف المرحلية؟ وعند محاولة الإجابة على هذه الأسئلة أيضاً، يتضح أن الإجابة أشد تعقيداً.

أولاً، أدّت عملية أوسلو بطريقة ملتوية إلى الانفصال الأحادي الجانب عن قطاع غزة. ويصعب الافتراض بأنه كان في مستطاع إسرائيل تحقيق ذلك من دون عملية أوسلو. فالانفصال عن قطاع غزة كان خطوة أولى مهمة لضمان تحقيق فصل بين إسرائيل وبين كيان سياسي فلسطيني. ثانياً، تبلور نتيجة أوسلو تأييدٌ واسع في صفوف الجمهورين الإسرائيلي والفلسطيني[3] لحلّ الدولتين، وهناك أغلبية متينة مؤيدة لهذا الحلّ. فالرأي العام الإسرائيلي لا يشكل عقبة حقيقية أمام تحقيق هذا الحلّ. وثالثاً، أقيمت في المناطق الفلسطينية نواة لكيان سياسي إقليمي فلسطيني متمثل في السلطة الفلسطينية. وبدأت عملية بناء الدولة الفلسطينية ومؤسّساتها، بما في ذلك الأجهزة الأمنية التي تقيم تعاوناً وثيقاً مع أجهزة إسرائيل الأمنية. وأخيراً، "ذُبحت" خلال العملية الكثير من "البقرات المقدسة" [خُرقت المحرمات]، التي كانت تشكل عقبات جدية أمام القدرة على تطبيق حلّ الدولتين. وهكذا، تقلصت بصورة جوهرية الفجوات الكبيرة بين الجانبين. وأبرز مثل على هذه المحرمات مقولة "أورشليم الموحدة إلى الأبد".[4]

ولا يمكن الإحاطة بأهمية هذه الإنجازات من دون تفحص الأوضاع السياسية الإسرائيلية – الفلسطينية عشية إطلاق عملية أوسلو. فحتى نجاح يتسحاق رابين في انتخابات العام 1992، كانت أيديولوجيا "إسرائيل الكبرى" هي السائدة في إسرائيل على مدى 15 عاماً.[5] لقد وافق يتسحاق شامير، الذي كان رئيساً لحكومة إسرائيل قبل يتسحاق رابين، على الانضمام إلى عملية مدريد (أواخر 1991) وعلى الدخول في مفاوضات مع الدول العربية، لكن ذلك كان بهدف كسب الوقت في سبيل تحقّق رؤيا أرض إسرائيل الكاملة. فقنوات التفاوض الثنائية مع كل من سورية والأردن في سياق عملية مدريد كانت قنوات عقيمة، ولم تؤدِ إلى مفاوضات جدية. ولم يوافق شامير على التفاوض مع الفلسطينيين. ومن هنا، ضم الوفد الأردني المفاوض مندوبين فلسطينيين كانوا يمثلون، زعماً، الفلسطينيين المقيمين في الأراضي المحتلة. ولكن في الواقع، هم كانوا معيَّنين من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، لأن ما من فلسطيني كان مستعداً للمشاركة في الوفد المفاوض من دون موافقة م.ت.ف. وتوجيه منها. وكانت المحافظة على الوضع الراهن في المناطق [المحتلة] ومواصلة المشروع الاستيطاني هما الهدفان الحقيقيان لإسرائيل، التي تعامت عن خطر الانزلاق إلى دولة ثنائية القومية وغير ديمقراطية. وكانت هناك صعوبة بالغة في كسر هذا الواقع. والمفاوضات التي أدت إلى "إعلان المبادئ" [في 1993/9/13] وإلى إطلاق عملية أوسلو، كانت هي التي بدّلت هذا الواقع.

ضمان أمن إسرائيل

كانت عملية أوسلو مرتبطة بالاستعداد لتحمل مخاطر أمنية من دونه ما كان بالإمكان إحراز تقدم والتوصل إلى اتفاقات سياسية وغيرها مع الأطراف العربية. إن مجرد قرار بسيط مثل السماح للعمال الفلسطينيين بالعمل في إسرائيل – ينطوي على خطر أمني معيّن. والسؤال المطروح هو التالي: هل كانت المخاطر [التي كانت إسرائيل مستعدة لتحملها] محسوبة بصورة جيدة؟ وهل جرى اتخاذ الخطوات الملائمة لتقليلها؟

لقد نجمت المخاطر الأمنية الملموسة عن الاستعداد لإعطاء السلطة الفلسطينية صلاحيات أمنية في جزء من الأرض؛ والسماح لهم، في هذا الإطار، بتشكيل قوات أمن مسلحة، محدودة لجهة العدد والتسليح. بالإضافة إلى الموافقة على أن تدخل إلى مناطق الفلسطينيين عناصرُ من فصائل م.ت.ف. كانت ضالعة في الماضي في تنفيذ عمليات إرهابية.

وهناك أيضاً ادعاء شائع بأن عملية [أوسلو] بعينها هي التي ولّدت لدى عناصر فلسطينية مختلفة حافزاً لاستخدام العنف، ودافعاً للثورة على الاحتلال الإسرائيلي من خلال استخدام السلاح، كما تجلى ذلك إبان الانتفاضة الثانية. وفحوى الادعاء أنه لولا رفع سقف التوقعات لدى الفلسطينيين، لما كان ردّ فعلهم على هذا النحو، أي أنه لو لم يذهب [رئيس الحكومة] إيهود باراك إلى قمة كامب ديفيد، لما حدثت الانتفاضة الثانية. وعندما نتفحص الصلة بين العنف الفلسطيني وبين العملية

السياسية، نجد أحياناً بالفعل ارتباطاً بيّناً قابلاً للتفسير. فلقد سعت بعض الفصائل الفلسطينية إلى إفشال العملية السياسية عن طريق التفجيرات. كما أن توقيت الانتفاضة الثانية كان مرتبطاً بالإحباط الذي نتج عن فشل قمة كامب ديفيد. والسؤال المطروح هو التالي: ألم يكن سيندلع عنف فلسطيني مماثل في ظروف أخرى حتى من دون عملية أوسلو؟ وعلى الرغم من صعوبة تحليل سيناريوهات افتراضية من هذا النوع، هناك إجابة محتملة على هذا السؤال يمكن استخلاصها من سياق تحليل تاريخي لمجريات السيطرة الإسرائيلية على يهودا والسامرة [الضفة الغربية]، والتي رافقتها موجات من التمرد العنيف. وأبرز مثل على ذلك هو الانتفاضة الأولى التي اندلعت بسبب تراكم الإحباط في غياب أية عملية سياسية. فلقد بدأت هذه الانتفاضة بالفعل كتمرد شعبي غير مسلح، لكنها تدهورت لاحقاً إلى استخدام السلاح. وبعامة، يمكن رؤية دورات من الأحداث يمكن التنبؤ بمسارها سلفاً – يبدأ تمرد فلسطيني ضد الاحتلال يستخدم فيه السلاح؛ تنجح أجهزة الأمن الإسرائيلية في القضاء على الخلايا الإرهابية. فيدرك الفلسطينيون حينئذ أن هدفهم لن يتحقق عبر استخدام العنف، ويبحثون عن طرق بديلة – تمرد شعبي أو مسار سياسي – وهذه يتضح فشلها أيضاً. وفي غضون ذلك، تمر السنوات ويظهر جيل جديد [فلسطيني] شاب لم يعايش تجربة استخدام العنف ونتائجه، فيعود إلى طريق العنف، وهكذا دواليك. وهذا يردّ على الفرضية القائلة إنه لولا وجود العملية السياسية التي أدت إلى رفع توقعات الفلسطينيين، لرضخوا للاحتلال ولما استخدموا العنف – ويدحضها. وبالمناسبة، وفي هذا السياق، يُعزى انتصار يتسحاق رابين في انتخابات العام 1992 على ما يبدو، إلى حد كبير، إلى تأثير موجة من الإرهاب الشعبي الفلسطيني العفوي في مرحلة ما قبل الانتخابات.

وفيما يتعلق بالمخاطر الأمنية المباشرة التي أفرزها تسليح الفلسطينيين، ودخول إرهابيين سابقين إلى الأراضي [المحتلة]، فمن المشكوك فيه أن يكون لغالبية هؤلاء دور مركزي، يتعدى الناحية السيكولوجية، في الثمن الأمني الذي دفعته إسرائيل في عملية أوسلو. ففي المناطق الفلسطينية كانت هناك أسلحة غير قليلة أيضاً قبل ذلك. كما أن معظم الخسائر البشرية التي لحقت بإسرائيل كانت نتيجة العمليات الانتحارية. ولقد استُخدمت فيها مواد ناسفة مبتكرة لا علاقة لها بأسلحة السلطة الفلسطينية. وكان قادة الإرهاب، و"المهندسين" على اختلافهم، جميعهم تقريباً "ناتجاً محلياً". ولم تشكل قوات الأمن الفلسطينية بحد ذاتها أية مشكلة حقيقية لأجهزة الأمن الإسرائيلية وإن كان أفراد منها قد شاركوا في أعمال إرهابية. ولم يكن "الإرهابيون القدامى" الذين عادوا من تونس إلى المناطق [المحتلة] هم المشكلة الحقيقية.

لقد فرضت حقاً الاتفاقيات الانتقالية وإقامة السلطة الفلسطينية قيوداً على حرية عمل قوات الأمن الإسرائيلية في مناطق (أ)، التي تولى الجانب الفلسطيني المسؤولية الأمنية عنها بموجب الاتفاقات. وكانت الفرضية أن يجري التعويض عن ذلك بتعاون أمني مع أجهزة أمن السلطة الفلسطينية. وأثبتت هذه االفرضية صحتها فقط إبان فترة من هذه المرحلة. لكن عندما تبين أن الفلسطينيين لا

يلتزمون بتعهداتهم، فإن الاتفاقية لم تُنتج وضعاً منع الجيش الإسرائيلي وأجهزة الأمن الإسرائيلية من استعادة حرية العمل في عملية "الدرع الواقي" [2002] وما تلاها من عمليات متعاقبة. إن أحد الاعتبارات الرئيسية التي ينبغي أن تؤثر في عملية أخذ المخاطر الأمنية هو منع نشوء وضع تصبح فيه هذه المخاطر غير قابلة للعودة عنها. وقد أخذت الترتيبات الأمنية المحدّدة في الاتفاقية بالحسبان هذا الاعتبار، وتأكدت صحتها لاحقاً. ولم تخلق قوات الأمن الفلسطينية أية عقبة ملحوظة أمام استعادة حرية العمل الأمني الإسرائيلي. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الواقع الأمني المستقر الذي نشأ بعد الانتفاضة الثانية، ومساهمة عملية أنابوليس السياسية، مع انحسار التفجيرات إلى الصفر تقريباً، والتعاون الوثيق بين أجهزة الأمن الإسرائيلية والفلسطينية، أتاح العودة التدريجية إلى شروط الاتفاقية الأصلية، ومن ضمن ذلك تخلي إسرائيل عن حرية العمل الأمني الكاملة.

بيد أن النقاش الشامل للانعكاسات الأمنية لعملية أوسلو لا يكتمل إذا اجتنبنا مناقشة المساهمة الإسرائيلية في خلق مشكلات الأمن، بدءاً بالمذبحة التي ارتكبها باروخ غولدشتاين في الحرم الإبراهيمي في الخليل، ورد الفعل الإسرائيلي على هذه المذبحة، والتي كان السكان الفلسطينيون في الخليل هم الوحيدون الذين عوقبوا عليها، وغيرها من الأعمال الإسرائيلية الاستفزازية. وبرز خلال تلك المرحلة نمط من السلوك اتصف بأنه كلما لاحت في الأفق فرصة لاستتباب الواقع الأمني، قامت إسرائيل بعمليات ألهبت الأجواء من جديد. والأمثلة البارزة على ذلك عديدة. وكانت أولى هذه العمليات اغتيال يحيى عياش، "المهندس" المنضوي في حركة حماس، في كانون الثاني/يناير 1996. فلقد تمت تصفيته بقرار من رئيس الحكومة، شمعون بيرس، وذلك بعد أن كان [ياسر] عرفات قد توصل إلى الاستنتاج بأنه لم يعد يستطيع غض النظر عن العناصر الإرهابية، وبأنه ملزم بمكافحتها بشكل جاد. وقد تعاونت، في تلك المرحلة، الأجهزة الأمنية الفلسطينية مع نظيراتها الإسرائيلية. كما مارس عرفات آنذاك ضغوطاً سياسية شديدة على قادة حركة حماس وحملهم على اتخاذ قرار بوقف الإرهاب. غير أن اغتيال عياش أدى إلى موجة قاتلة من العمليات الانتحارية، وكانت له تداعيات بالغة التأثير في السياسة الإسرائيلية. وأيضاً في أيلول/سبتمبر 1996، وبعد أن أنتج التعاون بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية استقراراً أمنياً، أمر رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بفتح نفق حائط البراق [المبكى] [في محيط الحرم القدسي الشريف]، مما أدى إلى اندلاع مواجهات بين الجانبين، وذلك على خلفية توتر مخيّم مبعثه عدم وفاء إسرائيل بتعهداتها المنصوص عليها في الاتفاق المرحلي وإحجامها عن استئناف المفاوضات.[6] وفي كانون الثاني /يناير 2002 صادق رئيس الحكومة الإسرائيلي [أريئيل] شارون على عملية اغتيال مسؤول كبير في حركة فتح، رائد الكرمي [قائد كتائب شهداء الأقصى]، في طولكرم. ولقد جرى اغتيال الكرمي بعد أن كان عرفات قد توصل، عقب هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001 ضد مركز التجارة العالمي في نيويورك، إلى الاستنتاج بأن مواصلة الانتفاضة بشكلها العنيف سيلحق ضرراً بالغاً بالقضية

االفلسطينية، لأنه يخلق تماهياً بين تنظيم القاعدة والفلسطينيين. فاتخذ [عرفات] خطوات جادة لوقف التفجيرات ولاستقرار الوضع الأمني، بنجاح ملفت. وانحسرت التفجيرات في الفترة التي عقبت هذا القرار إلى الصفر تقريباً. إلا أن اغتيال رائد الكرمي أوقف هذا المسار وأدى إلى تجدّد منحى العنف الذي بلغ الذروة في شهر "آذار/مارس الأسود" (2002) الذي قتل خلاله 135 إسرائيلي جراء العمليات الانتحارية.[7]

لقد دفعت إسرائيل جُلّ الثمن الأمني إبان الانتفاضة الثانية. ولا تزال هناك حاجة لإجراء بحث حقيقي توضع في إطاره كل المعطيات (بما فيها المصنفة سرية) في تصرف الباحثين ليعملوا على تحديد المسبّبات الحقيقية لاندلاع الانتفاضة، وعلى معرفة لماذا كانت طويلة ودامية إلى هذا الحد. وعلى هذا البحث أن يناقش، أولاً، مسألةً مدار خلاف حاد وهي: هل إن القيادة الفلسطينية (عرفات) هي من خطّط للانتفاضة، أم أنها كانت ثورة شعبية، وخطأ عرفات هو في قراره "ركوب الموجة". وهناك مسألة رئيسية ثانية وهي: هل ساهمت إسرائيل في تطور الانتفاضة الثانية، وفي إطالتها، وفي طابعها الدموي، بفعل الردّ [الإسرائيلي] غير المتناسب عليها حين اندلاعها. وهناك ترابط في الإجابة على المسألتين، لأنه إذا لم تكن الانتفاضة الثانية مخططة مسبقاً، فمن الجائز جداً أنه كان بالإمكان احتواؤها وإيقافها في مرحلة مبكرة – قبل سفك الدم الفلسطيني بغزارة الذي كان مبعثاً للانتقام – بنفس الطريقة التي تم فيها لجم التصعيد في أعقاب فتح نفق حائط البراق "المبكى" عام 1996.

قد يستنتج أصحاب نظريات المؤامرة على اختلافها، بأن هذا دليل ظاهر على سياسة إسرائيلية منهجية– التي تقضي بمنع الاستقرار والتهدئة الأمنية. لكن يبدو قطعاً عدم صحة هذه المقولة. فالحالات المذكورة أعلاه تعكس مشكلات في صنع القرار وفي تقدير الأمور أكثر مما تعكس سوء النية المتعمدة. وقرارا اغتيال عياش والكرمي لم ينتجا عن سياسة واعية هدفها منع التهدئة، وإنما عن إغراء الفرصة العملانية المتاحة، وعن تجاهل التداعيات المحتملة لهذه العمليات.

تحليل مسار المفاوضات

إن النقد الرئيسي الموجّه لعملية أوسلو هو أنها ترتكز على ترتيبات مرحلية دون اتفاق بخصوص أهدافها النهائية. فلقد اتفق الجانبان على تأجيل المفاوضات التي تشمل القضايا الحساسة المتصلة بالحل الدائم – الحدود، أورشليم [القدس]، اللاجئون – والاكتفاء باتفاقات مرحلية على حكم ذاتي فلسطيني. وذلك، انطلاقاً من الفرضية القائلة إن هذه عملية لبناء الثقة ستسهل لاحقاً نقاش قضايا الوضع الدائم. وفي الواقع، أعطت هذه الترتيبات المرحلية الفرصة لمعارضي الاتفاق في الجانبين لإفشال المفاوضات، عن طريق استخدام العنف. كما أنتجت حافزاً لدى الجانبين للسعي بكل طريقة ممكنة من أجل تحقيق مكتسبات تتيح لهما تعزيز موقعهما التفاوضي. وفي هذه العملية، كانت الغلبة لإسرائيل، بسبب اللاتناظر في موازين القوى لصالح إسرائيل. فعلى سبيل المثال، ولّدت العملية دافعاً قوياً [في الجانب الإسرائيلي] لتوسيع المستوطنات. والعملية التي كان

من المفترض أن تبني الثقة تحولت إلى عملية لتقويض الثقة. ولهذه الأسباب يزعم المنتقدون أنه كان من الأفضل البدء بمفاوضات تشمل جميع القضايا الجوهرية المتعلقة بالوضع الدائم.

إن الحكم على مدى صحة هذا النقد يقتضي الإجابة على السؤالين التاليين: أولاً، هل أن البديل المقترح كان متوفراً وعملياً؛ وثانياً، أيهما كان أفضل، عملية أوسلو، أم استمرار الوضع الراهن وعدم إجراء أية مفاوضات فعّالة للتوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين؟ والجواب على السؤال الثاني متضمَّن في هذه المقالة، وهو أن استمرارَ الوضع الراهن كما كان عليه عشية مسار أوسلو هو الخيار الأسوأ. ويتضح أيضاً أنه يمكن الإجابة بالنفي على السؤال الأول. فالبديل، أي المفاوضات الفعّالة التي تشمل كافة القضايا الجوهرية المتعلقة بالوضع الدائم، كان غير واقعي. فلقد برهنت المباحثات العقيمة لمجموعات التفاوض الإسرائيلية – الأردنية – الفلسطينية التي عملت من ضمن عملية مدريد، والاتصالات المتواصلة عبر القنوات المتعددة بين إسرائيل وم.ت.ف.، على عدم نضج الجانبين بما يكفي لخوض مفاوضات حول الحل الدائم ولدفع الأثمان المطلوبة بالنسبة للقضايا الحساسة. وتنطبق هذه المقولة على وجه الخصوص على الجانب الإسرائيلي– جمهوراً وقيادةً. ويكفي أن نلاحظ لدى القادة الإسرائيليين في موقع السلطة على اختلاف أطيافهم، في معسكري اليسار واليمين، صعوبة التلفّظ بتعبير "حل الدولتين لشعبين"، وإضافة عبارة "دولة فلسطينية". وحتى في فترة ازدهار العملية، عندما جرت مفاوضات مجدية ووُقّعت اتفاقيات، لم ترد هذه الألفاظ على لسان رئيس الحكومة [يتسحاق] رابين أو وزير خارجيته [شمعون] بيرس. وفقط في العام 1999، عندما بدأ التحضير لمفاوضات الوضع الدائم، وما عاد ممكناً التهرب من الموقف الذي مؤداه إقامة دولة فلسطينية، أصبحت هذه الألفاظ رائجة حتى على لسان كبار المسؤولين الإسرائيليين. ولم يكن من العجب أن يتشبثّ الجانبان بالسابقة التي أعطت شرعية للعملية، أي باتفاقية كامب ديفيد بين رئيس الحكومة، مناحيم بيغن، والرئيس المصري، أنور السادات. فلقد نصّت هذه الاتفاقية على إجراء مفاوضات بين الجانبين حول الحكم الذاتي الفلسطيني. ولقد ارتأى الجانبان أن هذه مرحلة أوّلية تبعث على الارتياح قبل الدخول في مفاوضات الوضع الدائم. وتجدر الإشارة إلى أن سابقة اتفاقية السلام مع مصر جسّدت أهمية الترتيبات المرحلية كخطوات لبناء الثقة، سمحت في مرحلة لاحقة بإجراء مفاوضات ناجحة بهدف التوصل لاتفاقية سلام. فلقد شكّل اتفاق فصل القوات في شبه جزيرة سيناء، الذي وُقّع في عهد حكومة رابين الأولى (1974)، ركيزةً لاتفاقية السلام مع مصر بعد مرور خمسة أعوام.

إذا قبلنا بهذه الاستنتاجات، فالمرحلة التالية الجديرة بالتفحص في عملية أوسلو هي معرفة ما إذا كان تحوُّل هذه العملية إلى مسار لتقويض الثقة وتقويض العملية وما رافق ذلك من دفع أثمان أمنية، كان أمراً محتوماً؛ أم أنه اُرتكبت من الجانب الإسرائيلي أخطاء كان يمكن تفاديها، والتي – بالإضافة إلى الأخطاء المماثلة من الجانب الفلسطيني مثل الامتناع في مراحل متعددة عن التصرف بحزم ضد الإرهاب – كانت هي السبب في انهيار عملية أوسلو. ولقد وفّر التحليل الأمني

[أعلاه] جواباً جزئياً على هذا السؤال. فالسلوك الأمني لإسرائيل ساهم أيضاً بالتدهور.
وفيما يتعلق بالمفاوضات بعينها، البدء بالترتيبات المرحلية، ولاحقاً الانتقال إلى الوضع الدائم، تُطرح المسائل الرئيسية التالية:

أ- العلاقة بين إدارة المفاوضات من قبل المجموعات المتخصصة، وبين لقاءات الزعماء.
ب- كيفية التفاعل مع الأحداث الخارجية.
ج- المفاوضات العلنية في مقابل الاتصالات السرية.
د- كيفية بلورة مواقف افتتاحية، ومسألة الخطوط الحمراء.
ه- كيف يمكن المحافظة على الزخم؟
و- كيف يمكن منع وقوع أحداث ميدانية قد تضرّ بفرص التوصل إلى اتفاق؟

طريقة إدارة المفاوضات – إن مفاوضات معقدة كالتي تجري بين إسرائيل والفلسطينيين هي عملية شاقة وتستهلك وقتاً طويلاً. ولا مجال لأن يديرها القادة بسبب جداول أعمالهم المزدحمة. ومن المستحسن أن لا يتدخل هؤلاء إلا عند بلوغ طريق مسدود ويُطلب إيجاد حلّ لمشكلة معينة، أو في نهاية مسار التفاوض، عندما يتم التوصل إلى اتفاق بين الوفود المفاوضة حول معظم المواضيع، ويُطلب تدخل قادتهم من أجل تخطي العقبات القليلة المتبقية. والخطأ هنا، لدى القادة الإسرائيليين، في الكثير من الأحيان، هو في ظنهم أنه يسعهم إنجاز الأمور بمفردهم مع الجانب الثاني. ولكن لقاءات القمة بين الزعماء هي أحداث ذات طابع دراماتيكي، فضلاً عن أنها تأسيسية. فإذا لم يجر الاستعداد لها كما ينبغي وإذا تُركت للقادة معالجة مواضيع عالقة كثيرة وغير متفق عليها مسبقاً، فهذا مؤداه إجمالاً إلى فشل ينطوي على تداعيات واسعة النطاق. والمثل النموذجي على ذلك هو فشل إيهود باراك في مؤتمر كامب ديفيد (2000).

الأحداث الخارجية على اختلافها – ومن الأهمية بمكان التطرق لنوعين منها: استخدام العنف من قبل جهات تسعى لنسف المفاوضات؛ وتطورات سياسية معيّنة تخلق شعوراً بالإلحاح. ويَطرح استخدامُ العنف على الدوام سؤال ما إذا كان ينبغي مواصلة المفاوضات رغم ذلك. وهذا يحيلنا إلى قول ليتسحاق رابين، على منوال قول ردّده بن –غوريون إبان الحرب العالمية الثانية (فيما يتعلق بسلطات الانتداب البريطاني)، والذي صاغه كما يلي: "سنُحارب الإرهاب وكأنه لا توجد مفاوضات، وسنُجري مفاوضات وكأنه لا يوجد إرهاب". لكن رابين لم يلتزم بهذا القول، فجرى تأجيل المفاوضات في حالات عديدة بسبب التفجيرات، وليس دائماً لأن الجانب الفلسطيني لم يتعاون في كبح الإرهاب، وإنما تخوّفاً من الرأي العام [الإسرائيلي]. ومقصد قول رابين هو أنه لا ينبغي مكافأة مفتعلي الإرهاب عن طريق وقف المفاوضات. وتبعاً لذلك، كان ينبغي العمل منهجياً بموجب هذه السياسة. والدرس الرئيسي الآخر من عملية أوسلو هو أنه ينبغي اجتناب الأحداث الخارجية التي تخلق شعوراً (مصطنعاً، في كثير من الأحيان) بالإلحاح. مثلاً، ذهب إيهود باراك

إلى [مؤتمر] كامب ديفيد في ظروف تفتقر للنضوج، فقط لأن ولاية الرئيس [الأميركي بيل] كلينتون شارفت على الانتهاء. والخلاصة المستنتجة هي، في كثير من الأحيان، أن الإدارة الخاطئة للمفاوضات هي التي تنتج ظروف فشلها.

العلنية والسرية: عندما تُدار المفاوضات بشكل علني أكثر من اللزوم يمكن الاستنتاج بيسر بأن الأطراف المنخرطة فيها غير معنية بنجاحها، بل أنها تستدرج فشلها. إذ لا بد أولاً من بناء الثقة المتبادلة التي تُفضي إلى تفاهمات أساسية عبر الاتصالات السرية. وهناك أهمية كبيرة لبعض العلنية في المفاوضات، لأن الأطراف بحاجة لكسب تأييد الرأي العام، مع الحرص على عدم تضرر فاعلية المفاوضات من جراء ذلك. غير أن إدارة المفاوضات عبر وسائل الإعلام عملية مُضرّة بالثقة المتبادلة، وتُعزى إليها بعض أسباب وصول المفاوضات إلى طريق مسدود في السنوات الأخيرة.

مواقف افتتاحية وخطوط حمراء– دخلت إسرائيل المفاوضات في كثير من الأحيان بناءً على فرضية أن إدارتها تشبه محاولةً لعقد صفقة في سوقٍ شرق أوسطية. وبتعبير آخر، يأتي الجانبان إلى طاولة المفاوضات حاملين مواقف بعيدة عن مواقفهما الفعلية، وهكذا يكون لديهما حيّزٌ كبير للمساومة. وهذه الفرضية التي تنمّ عن استعلاء على الشريك في المفاوضات، فضلاً عن كونها غير صحيحة، كانت مبعث أخطاء عديدة في مجرى المفاوضات. لكن الفلسطينيين لم يدخلوا المفاوضات بفرضية أن لديهم حيزاً كبيراً للمناورة، بل على العكس. فلقد دخلوا المفاوضات وهم يعتقدون أنهم قدموا أهم التنازلات قبل انطلاقة عملية أوسلو، أي منذ العام 1988، عندما تبنّت منظمة التحرير الفلسطينية حلّ الدولتين،[8] واعترفت في إعلان المبادئ بحدود 1967. وكانت النتيجة هي اللاتناظر الواضح بين الجانبين. ومن هنا، أتى باراك إلى كامب ديفيد حاملاً مواقف افتتاحية بعيدة جداً عن كل حلّ يمكن أن يقبل به الفلسطينيون، وهو مدرك ذلك تماماً. والأمثلة النموذجية البيّنة هي المواقف الافتتاحية في مجالي الأراضي وأورشليم [القدس]. فلقد طالب الجانب الإسرائيلي بضم جزء كبير من يهودا والسامرة [الضفة الغربية] – أكثر من 13,3٪ – من دون تعويض الفلسطينيين بأراضٍ بديلة، وبمواصلة السيطرة لمدة زمنية طويلة أيضاً [40 عاماً] على منطقة غور الأردن من خلال استئجاره، أي على نحو 10٪ من الأرض، وهكذا يصل الإجمالي إلى 23,3٪.[9] وبنفس الأسلوب، كان الموقف الافتتاحي بالنسبة للقدس هو "أورشليم الموحدة في ظل السيادة الإسرائيلية". وكانت النتيجة أنه بدأ مسار سريع من التراجع الإسرائيلي عن مواقف غير معقولة. فخلق هذا الوضع معضلةً لدى الجانب الفلسطيني – هل الأجدى التوقف عند حد معيّن، أو السعي لكسب مرونة إسرائيلية إضافية – وبالتالي، كان لديه حافز لمواصلة المفاوضات من دون التوصل إلى تفاهمات توقف تراجع [إيهود] باراك عن مواقفه. فلو أن باراك جاء إلى المفاوضات حاملاً مواقف هي أقرب إلى الخطوط الحمراء الحقيقية لديه، لكانت جرت مواجهة قوية حول كل تغيير صغير في مواقفه، ولكان تولّد لدى الجانبين حافزٌ قوي للوصول إلى تفاهم. وقد

يزعم البعض، بالطبع، أن المسافة بين الخطوط الحمراء لدى الجانبين لم تكن تسمح بالوصول إلى اتفاق. لكن هذا يعيدنا إلى الحجة الأصلية، أي ترتيب لقاء قمة للقادة فقط عندما يُنجز تقليص ملحوظ للفجوة بين مواقف الجانبين. وأخيراً، يُطرح سؤال حول كيفية تحديد الخطوط الحمراء. فهي ليست مطلقة على العموم، لأن تحديدها ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار، بالإضافة إلى المراد تحقيقه، ما يمكن إحرازه أيضاً. كما أن الخطوط الحمراء تتوضح أكثر في سياق المفاوضات بين وفود الجانبين، وقبل لقاء القمة بين القادة.

المحافظة على زخم المفاوضات: أحد الأخطاء المنهجية كان تجاهل أهمية المحافظة على زخم المفاوضات. ففي حالات كثيرة، وبعد نجاح، وفي مرحلة معينة من العملية، توقفت الاندفاعة، وأحجمت إسرائيل عن مواصلة المفاوضات. وهذا ما حدث، مثلاً، بعد توقيع الاتفاق المرحلي مع منظمة التحرير الفلسطينية، إذ حوّلت الحكومة الإسرائيلية اهتمامها إلى قناة المفاوضات مع سورية. وكذلك، عندما أصبح إيهود باراك رئيساً للحكومة، آثر أولاً إجراء مفاوضات مع سورية، وهذه هي السياسة التي اتبعها أيضاً إيهود أولمرت إبان ولايته. ولقد خَدَمَ فقدانُ الزخم أهدافَ معارضي الاتفاق لدى الجانبين وسهّل عليهم العمل ضده. وكان ذلك مناقضٌ أيضاً للفكرة الرئيسية في إعلان المبادئ، أي أنه بعد خمسة أعوام على توقيع الاتفاق المرحلي، يوقع الجانبان على اتفاقية الوضع الدائم التي ستحل جميع القضايا الجوهرية. وهذا كان يقتضي الخوض في مفاوضات الوضع الدائم في أقرب وقت ممكن. بيد أن مفاوضات الوضع الدائم الحقيقية بدأت فقط في فترة ولاية رئيس الحكومة باراك، أي بعد انقضاء فترة الخمسة أعوام المنصوص عليها في إعلان المبادىء، وفي أعقاب فشل محاولة الوصول إلى تسوية مع سورية. ومن هنا، فإن العملية [التفاوضية] التي تحتفظ بزخمها – المؤدّي إلى إحراز تقدمٍ مرئيٍّ في الميدان أيضاً – هي التي لديها أفضل الفرص لأداء دورها الأصلي بوصفها عملية لبناء الثقة.

اجتناب تطورات ميدانية تضر بفرص التوصل إلى اتفاق– إن أحد الأسباب الرئيسية للفجوة العميقة بين الطرفين والتي تحول دون استئناف المفاوضات وإحراز تقدم فيها هو استمرار المشروع الاستيطاني وتسريعه. إن إحدى نقاط الضعف الرئيسية في عملية أوسلو تمثلت في البيئة المساعدة على توسيع المستوطنات، التي خلقها الاتفاق المرحلي، وبالأساس من خلال تقسيم الأراضي إلى مناطق (أ)، و(ب)، و(ج). فالمنطقة (ج) التي تمثل 60٪ من مساحة يهودا والسامرة [الضفة الغربية]، تقع تحت السيطرة، المدنية والأمنية، الكاملة لإسرائيل. وهذا التحديد خلق وهماً استغله أيضاً أنصار المشروع الاستيطاني، بأن هذه الأرض هي ملك إسرائيل، وأن لإسرائيل الحرية الكاملة في أن تفعل فيها ما تشاء. ويعبّر، في الحاضر أيضاً، معسكر اليمين الإسرائيلي عن هذه الرؤية باقتراحات تدعو إلى ضم المنطقة (ج) إلى إسرائيل. ومن الواضح أنه لا توجد فرصة للوصول مع الفلسطينيين إلى اتفاقٍ يقبلون بموجبه إقامة دولتهم على 40٪ فقط من أراضي يهودا والسامرة [الضفة الغربية]. لقد كان على المبادرين إلى عملية أوسلو أن يدركوا الانعكاس السلبي

لهذه الترتيبات على فرص التوصل إلى حل مستقبلاً، والامتناع عن الاستسلام لإغراء ما بدا آنذاك أنه محافظة على حرية العمل لإسرائيل. ومن الناحية الفعلية، فإن حرية العمل التي حوفظ عليها، تمثلت في توسيع المشروع الاستيطاني، وفي وضع عراقيل إضافية في طريق التسوية.

خاتمة

إن استنتاجات التحليل المبيَّن هنا هي: إن التصميم الأساسي لعملية أوسلو، أي اتفاقات مرحلية تعقبها مفاوضات الوضع الدائم، هو نتاج المقيّدات السياسية الثقيلة الوطأة في الجانب الإسرائيلي وعدم إمكان البدء بطريقة مغايرة بمفاوضات مع الفلسطينيين توقف الانزلاق إلى واقع دولة ثنائية القومية. لكن هذا لا يعني الاستنتاج بأن فشل العملية كان محتّماً. فلقد اُرتكبت أخطاء غير قليلة في إدارتها من قبل الجانبين ولربما كانت النتائج مغايرة لو لم ترتكب. ولقد ركزت هذه المقالة على الجانب الإسرائيلي بسبب الرغبة في استخلاص دروس قابلة للتطبيق.

ومن الواضح أن الاستنتاجات مستندة إلى التحديد السياسي لأهداف إسرائيل من العملية السياسية مع الفلسطينيين، كما عُرضت في مطلع المقالة، وبالطبع ايضاً، إلى الفرضية بأنه كان لدى الجانب الفلسطيني استعدادٌ أوّلي للوصول إلى اتفاقٍ — يلبّي احتياجاتهم الحيوية كما يرونها، وقد تجلى هذا الاستعداد منذ العام 1988 عندما وافقت م.ت.ف. على حلّ الدولتين، ثم في العام 1992، عندما أبدت استعدادها للانخراط في عملية أوسلو. وتبعاً لذلك، فإن كل شخص لا يوافق على هاتين النقطتين، فلن يوافق بالتأكيد على الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث في هذه المقالة.

المصادر

---

[1] يرتكز التحليل المتضمن في هذه المقالة، بدرجة كبيرة، إلى تجربة الكاتب الشخصية في المفاوضات مع الفلسطينيين، بصفته عضواً في الوفد الإسرائيلي الرسمي المفاوض خلال السنوات 1994–1998، ومشاركاً في القنوات غير الرسمية في السنوات اللاحقة.

[2] هذا هدف يصعب ترجمته عملانياً، لأنه ليس واضحاً ما هي حدود "أرض–إسرائيل التاريخية". فخلال حقب مختلفة من السيادة "اليهودية" على أرض–إسرائيل، تغيّرت الحدود مع تغيّر الحقب التاريخية. ويتطرق هذا المقال إلى التعريف السياسي السائد لدى مناصري هذه المقاربة، وهي أراضي الانتداب البريطاني على فلسطين، من البحر إلى نهر الأردن– وذلك بعد أن وافق معظم هؤلاء المناصرين على التخلي عن أراضي إمارة شرق الأردن.

[3] وهكذا، على سبيل المثال، ورغم تراجع التأييد لحل الدولتين في السنوات الأخيرة، أظهر بحث مشترك لمعهد ترومان التابع للجامعة العبرية وللمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في رام الله، أن 56٪ من الجمهور الإسرائيلي لا يزال يؤيد حل الدولتين، وأن فقط 40٪ منه يعارضون هذا الحل. وقد بلغ هذا التأييد ذروته في آذار/مارس 2010 عندما وصلت نسبة المؤيدين إلى 71٪. أنظر: (http://www.huji.ac.il/dovrut/seker.pdf).

[4] إن رافعي هذا الشعار لم يبذلوا جهداً للتوضيح لأنفسهم أولاً ما هي حدود أورشليم [القدس] التاريخية التي على إسرائيل أن تبقيها موحدة، وأضفوا قدسية أورشليم على مساحات ضمن خطوط حدود اعتباطية حددها بيروقراطيون إسرائيليون فوراً بعد حرب الستة أيام [1967].

[5] مباشرةً، على مدى 13 عاماً من حكومات الليكود المتعاقبة التي أيدت هذه الأيديولوجيا، وبصورة غير مباشرة أيضاً، في السنوات التي كان فيها شمعون بيرس رئيساً لحكومة ائتلاف وطني، من خلال حق الفيتو على القرارات السياسية الذي مارسه تكتل الليكود المشارك في الحكومة.

[6] أرجأت إسرائيل المفاوضات حول الترتيبات في الخليل، ورفضت تنفيذ ثلاث مراحل إعادة انتشار قواتها التي تعهدت بها في الاتفاقية.

[7] رافيف دروكير، "خلف كواليس الانتفاضة الثانية: رجال شارون وقادة المؤسسة الأمنية يتكلمون"، 2013/2/11، موقع نعنع الإلكتروني. أنظر:
http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=957761

[8] في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة في [الجزائر في 15 تشرين الثاني/نوفمبر] 1988 أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية [استقلال] دولة فلسطينية على أساس مشروع تقسيم فلسطين حسب قرار الأمم المتحدة لسنة 1947، وبذا تكون قد وافقت على مبدأ حل الدولتين.

[9] غلعاد شير، "الاتفاق ما زال بعيد المنال"، تل أبيب، منشورات يديعوت أحرونوت، 2001، ص. 203، مقابلة مع شاؤول أريئيلي، الذي كان رئيس الوفد الإسرائيلي في المفاوضات مع الفلسطينيين، من ضمن مكتب رئيس الحكومة، في فترة ولاية حكومة إيهود باراك.